كانت ولازالت قضية الزواج والطلاق في المسيحية إحدى أكبر القضايا المطروحة على ساحة الفكر ولقد اختلف العلماء واللاهوتيون ورجال الفكر في وضع حلول نهائية متفق عليها لمشكلات هذا الموضوع ، وذلك نظراً لتشعب القضية وتفرعها ، وأيضاً لاختلاف العوامل الدينية ، والثقافية ، والحضارية ، واليئية ، التي تلعب الدور الأكبر في الحكم على الأمور الخلافية .

الزواج في العهد القديم

إن الآية الواردة في (تكوين 2 : 24) "*لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونان جسداً واحداً* " هي آيتنا المفتاحية في تقديم تعريف كتابي للزواج المسيحي ، ولعل ذلك يفسر علة استخدام يسوع نفسه لهذه الآية ، عندما سأله رجال الدين اليهودي عن وجهة نظره في أسباب الطلاق . ومن هذه الآية يمكننا أن نستنتج عناصر الزواج ، كالآتي : ـ

الزواج علاقة تقتصر على اثنين رجل واحد وامرأة واحدة .

يجب أن يتم الزواج بشكل علني "*يترك الرجل أباه وأمه* " .

الزواج علاقة دائمة " ..... *يلتصق بامرأته* " .

يكتمل الزواج بالاتصال الجنسي " ..... *يكونان جسداً واحداً* " .

إذاً ، فالزواج ، هو عهد قاصر على اثنين (مختلفي الجنس) ، رجل واحد وامرأة واحدة يُرسم ويُختم من قبل الله ، ويُسبق بترك علني للأبوين ، ويُكمل بالاتحاد الجنسي وينتج عنه مشاركة ومودة متبادلة تُكلل غالباً بهبة الأولاد .

ـ الزواج في مرحلة ما قبل الشريعة

تمثل قصة الزواج الأول ، الذي تم في جنة عدن ، الأساس الكتابي السليم والكامل لفكر الله عن الزواج ، ولا يستطيع أحد أن يجادل أو يدعي عكس ذلك ، فهذه الزيجة التي حدثت هناك كانت من ترتيب وإعداد وتنفيذ الله نفسه . فالله ـ في حكمته ـ رأى بعد إتمام الخليقة أن كل شئ جيد وحسن إلا أن أمراً واحداً لم يكن قد تم بالصورة التي ترضي الله إرضاءً كاملاً . هذا الأمر هو وجود آدم وحده في حياة " الوحدة " بلا معين أو قرين أو رفيق !

وكأن الله أراد أن يُشعر آدم بالاحتياج إلى الرفقة أولاً قبل أن يُسدد له هذا الاحتياج ، ومن ثم استخدم الرب " وسيلة إيضاح " ليعلم آدم معنى الصداقة والرفقة ، وتمثل ذلك في دعوة الرب لآدم لإشراكه في تسمية الخليقة كلها ، فظهر في كل حيوان أو طير الذكر والأنثى ، أما هو فلم يكن له شبيه أو نظير في عالم الأنثى !!

وعند هذه اللحظة الحاسمة من الشعور ب "النقص" و "الاحتياج" تدخل الله لصالح آدم من جديد "*فأوقع الرب الإله سباتاً على آدم فنام ، فأخذ واحدة من أضلاعه وملأ مكانها لحماً . وبنى الرب الإله الضلع التي أخذها من آدم امرأة وأحضرها إلى آدم* " (تكوين 2 : 22) .

ـ الزواج في مرحلة الشريعة

إن الزواج في زمن الشريعة كان بمثابة إحدى البركات الكبرى التي يبارك بها كل من الرجل والمرأة على السواء ، وعلى طول العهد القديم لا يظهر أي تعليم للمطالبة ب"البتولية" أو تمجيدها بل إن كلمة "بتول أو عازب " لا تظهر في هذه المرحلة . وباستثناء "إرميا" الذي كان لحياته ورسالته ظروف خاصة جداً ، إذ عاش في زمن الشر والارتداد العنيف ، لا نعرف أحداً آخر طلب منه الرب ألا يتزوج . (إرميا 16 : 2) .

لهذا السبب كانت نساء إسرائيل يأملن في الزواج بحثاً عن هذه البركة ، وربما أملاً في إنجاب " مسيا الله " الذي وُعد بمجيئه من المرأة .

وحول ما قد يدور من تساؤلات عن "أنبياء" العهد القديم الذين لم يعتبروا مبدأ وحدانية "الزوجة" ولم يتقيدوا به ، فاتخذوا كل واحد لنفسه أكثر من زوجة (مثل إبراهيم وموسى وداود وغيرهم) وهل كانت زيجاتهم تلك ضد شريعة الله أم لا . أقول إن هؤلاء الأنبياء وغيرهم كانوا أبناء زمانهم ولقد سرى عليهم عادات وتقاليد هذه الأزمنة . كما أن إعلان الله للبشرية لم يكن قد اكتمل بعد ، كما هو كامل اليوم بين أيدينا ، وما يهمنا هنا فقط هو أن نقول إن تعدد الزوجات لم يكن في فكر الله منذ البداية ، وإن انحراف الإنسان إلى هذا المنزلق كان بسبب ابتعاد البشر عموماً بما فيهم الأنبياء الذين يعلن الكتاب المقدس عدم عصمتهم ـ عن طريق الله بسبب دخول إلى العالم . هذه الخطية التي كان من نتائجها الكارثية ذلك الظلم الطويل الذي حاق بالمرأة طوال عصور البشرية قبل (وحتى بعد) مجئ المسيح . وما خطية تعدد الزوجات إلا واحدة من الخطايا نظير الكذب والقتل والزنا وغيرها من الخطايا التي ارتكبها رجال الله . فليس في المسيحية " عصمة " للأنبياء في سلوكهم وتصرفاتهم إنما هي فقط مجرد عصمة في أثناء تدوين كلمة الله ، الكتاب المقدس ، الذي اشتركوا في كتابته بوحي من الروح القدس .

ولقد أوضح المسيح ـ فيما بعد ـ أن شريعة موسى لم تكن تشتمل على كل مشيئة الله الخالصة ، بل إنها كانت مجرد تدريب للبشر يهدف إلى قيادتهم خطوة إلى الأمام ، وإقناعهم بالاحتياج إلى المسيح المخلص .

ويؤكد ما سبق أن موسى أذن لليهود ـ مثلاً ـ بإجازة الطلاق . لكن ذلك لا ينم عن "قصد الله" المباشر ومشيئته الكاملة ، بل إنه كان مجرد تجاوب إلهي مع ضعف البشر بسبب " قساوة قلوبهم " قال الرب يسوع إنه " من البدء لم يكن هكذا " مرجعاً إلى أذهان مستمعيه الصورة الإلهية الأولى عن الزواج . ويمكن لنا الآن بطبيعة الحال ، أن نستوعب هذا الأمر في ضوء فهمنا لنظرية " تطور الوحي " فلقد تكلم الله لكي يُفهم ، وما كان لشمس الوحي أن تسطع كاملة في "فجر" الإنسانية ، لكنها اكتملت في "النهار الكامل" حينما "أشلاقت شمس البر والشفاء في أجنحتها " بمجئ الرب يسوع المسيح .

الزواج كما فهمته الكنيسة

ـ الزواج في مرحلة ما قبل الطوائف المسيحية

نتخذ يوحنا فم الذهب نموذجاً لآباء الكنيسة الأُول الذين اهتموا بهذا الموضوع أيما اهتمام ، ولقد علم ذهبي الفم كثيراً عن الزواج والطلاق . وفي إحدى عظاته وموضوعها " القصد من الزواج " ينادي ذهبي الفم بضرورة أن تختلف أعراس المؤمنين عن حفلات الزفاف التي يقيمها الأشرار ويعلم مستمعيه ألا يتشبهوا بالوثنيين الذين ينشدون أغاني أفروديت وهم يرقصون ن بل يجب على المؤمنين أن "يدعوا المسيح إلى عرسهم ويجلسوه في وسطهم" ، ثم يسأل ويعلم :"تقولون كيف يكون هذا والمسيح ليس عندنا ؟" يجيب: "ولكن عندكم كهنته" . "من يقبلكم يقبلني" . هكذا قال لتلاميذه (متى 10 :40) .

ثم يبدأ في الحديث عن الهدف الإلهي للزواج فيقول : "... والزواج إنما وضع لسببين رئيسيين : الأول هو ضبط النفس وتعديل الميل الحسي (الجنس) ، والثاني إنجاب البنين . والسبب الأول هو الأهم ومنذ أن ظهر الميل الجنسي وضع الزواج لضبط هذا الميل بحمل الإنسان على الاكتفاء بامرأة واحدة " . ثم يعلل ذهبي الفم ترتيب أهداف الزواج من حيث الأهمية بهذا الشكل ، فيقول :".. أما إنجاب الأولاد فإن الزواج ليس سبباً على الإطلاق . وإنما يتجاوب الزواج مع قول الله في التكوين : " أثمروا واكثروا واملأوا الأرض " . (تكوين 1: 28).

ثم يعلم ذهبي الفم بأن الله لا يفرق بين الرجل والمرأة حال إقترافهما لخطية الزنا ، فيقول :" ... ومن ادعى بأن القانون المدني لا يحاكم إلا المرأة الزانية ، ولا يطالب الرجال بطائلة إفساد خادماتهم ، أجبته أن الناموس الإلهي ينظر إلى الاثنين نظرة واحدة ويجرم الاثنين بجريمة واحدة وهي جريمة الزنا " . ثم يقول :" ... يترتب على الزواج أن يتقيد الزوج بزوجته ويكتفي بها وأن يحافظ على طهارته . إن جسد الرجل ليس ملكه ، بل ملك امرأته ، فيجب عليه أن يحفظه سالماً نقياً صحيحاً غير مدنس ، كأنه أمانة ووديعة .. وهكذا يجب أن تفعل الزوجة وفي هذا الأمر أيضاً تكون المساواة كاملة " . ويؤكد ثانية :" .. فليس من فرق بين الرجل والمرأة . الرجل ليس له أية أفضلية وأية شفاعة ، ويعاقب كالمرأة إذ هو خرق قوانين الزواج " .

وآخر العظة ينصح يوحنا فم الذهب قائلاً : " إن ملذاتك أيها الزوج مع امرأتك هي ملذات بلا تعكير ومسرات بلا تبكيت ضمير ، أما ملذاتك مع امرأة غير امرأتك فكلها مرارة وشقاء وعذاب . وعندما يكون إلى جانبك نبع نظيف ، فلماذا تسعى إلى الينابيع العكرة الفاسدة التي تشعرك بجهنم النار والعذاب الأبدي ؟ أي عذر تقدم عن نفسك ؟ وأي عفو تفتكر أن تلاقي ؟ " .

ـ الزواج في مفهوم الكنيسة بعد انقسامها لمذاهب

يُعرف الزواج في الشرائع المسيحية المختلفة على أنه : الاقتران والارتباط والازدواج ، وقد شاع استخدام لفظة الزواج في اقتران الرجل بالمرأة وارتباطه بها للاستئناس والتناسل .

وشاع بين القدماء كذلك أن الزواج هو عقد يفيد حل استمتاع كل من العاقدين بالآخر على الوجه المشروع ، أو هو عقد يفيد ملك المتعة قصداً .

أما في المسيحية ، فالزواج ـ قانوناً ـ هو ارتباط الرجل والمرأة بقصد تكوين أسرة ، ويرتب القانون على قيامة آثاراً معينة . ويعتبر المسيحيون الزواج من المقدسات الدينية ، وقد رفعه المسيح إلى مرتبة عظيمة ، حتى إن الكاثوليك والأرثوذكس يعتبرونه "سراً مقدساً" من أسرار الكنيسة السبعة أما البروتستانت فالزواج عندهم "رابطة مقدسة" ، لكنهم لا يرفعونه إلى مرتبة "السر الإلهي" .

1)الزواج عند الأقباط الأرثوذكس

لقد عرفت المادة 14 من مجموعة 1955 للأقباط الأرثوذكس الزواج بأنه : " سر مقدس يتم بصلاة الإكليل ، على يد كاهن ، طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية . يرتبط به رجل وامرأة ، بقصد تكوين أسرة والتعاون على شؤون الحياة ، ويُثبت بعقد يحرره الكاهن " .

ومن التعريف أعلاه يتبين لنا خصائص الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس وهي :

ـ الزواج نظام شكلي : لا يمكن أن ينعقد الزواج باتفاق الرجل والمرأة وحدهما ، بل لابد من تدخل رجل الدين الذي يُجري طقوساً معينة ، ويقيم صلاة خاصة ، إن ممارسة الزواج بهذا الشكل هو الذي يعقد الزواج صحيحاً في المفهوم الأرثوذكسي ، فالزواج ينعقد ليس بمجرد عقد الزواج ، إنما عن طريق هذه الطقوس والصلوات المحددة .

ـ الزواج سر مقدس : يعتبر الزواج سراً مقدساً في شرائع الأقباط الأرثوذكس ، مستندين في ذلك إلى تشبيه علاقة الرجل بزوجته بعلاقة المسيح بالكنيسة . (أفسس 5 : 21 - 33) .

ـ الزواج نظام قانوني : فالقواعد التي تنظم عقد الزواج هي قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

ـ الزواج علاقة فردية : لا يجوز للرجل أن يتزوج بأكثر من امرأة واحدة في وقت واحد ، لا يجوز للمرأة أن تتزوج بأكثر من رجل واحد في وقت واحد .

ـ الزواج علاقة دائمة : بحسب الأصل ، فإن الشرائع المسيحية عموماً تجعل الزواج غير قابل للانحلال ، لأن الأرثوذكس يعتبرونه سراً مقدساً ، ويشاركهم في هذا الفهم الكاثوليك ، وحتى البروتستانت ، الذين يعتبرون الزواج "رابطة مقدسة" فقط لا ترقى إلى "مرتبة السر" ، ينظرون لفسخ رابطة الزواج على أنه استثناء ، أو خروج على الأصل العام الذي قصده الله أساساً من الزواج . والاستثناء لا يجب أن يُتوسع فيه ولا أن يُقاس عليه .

2)الزواج عند الأقباط الكاثوليك

لا توجد اختلافات جوهرية بين خصائص الزواج في شريعة الكاثوليك ومثيلاته في شريعة الأقباط الأرثوذكس ، ولكن أهم خاصية تميز الزواج عند الكاثوليك أنه نظام أبدي ، لا يقبل الانفصال مهما كانت الأسباب ، بل وحتى في حالة وقوع الزنا !! وربما ، وكبديل عن الطلاق ، عرفت شريعة الكاثوليك نظام الانفصال الجسماني ، حيث يتم الفصل بين الرجل وامراته مع بقاء الزواج قائماً .

3)الزواج في شريعة البروتستانت

تتفق شريعة البروتستانت مع الشرائع المسيحية الأخرى في بعض العناصر مثل :

*اقتصار علاقة الزواج على رجل واحد وامرأة واحدة .

*عدم قابلية الزواج للانحلال .

*الزواج عقد شكلي لا تكفي إرادة الرجل والمرأة لإجرائه ، وإنما لابد من تدخل رجل الدين .

وهنا لابد نطرح بعض التعريفات الهامة وهي :ـ

ـ فسخ أو بطلان الزواج : هناك شروط أساسية للزواج في الشرائع المسيحية المختلفة ، مثل رضا كل من الطرفين رضاءً صحيحاً ، وكذلك عدم وجود مانع من الموانع المبطلة للزواج ، مثل مانع السن أو مانع القرابة أو مانع الارتباط بزوجية قائمة... وغيرها . كذلك يجب توافر الشكل الديني للزواج كشرط أساسي لإتمام الزيجة .

والبطلان هو الجزاء الذي يترتب على تخلف أحد الشروط الأساسية للزواج ، أي أن العيب المؤدي للبطلان يجب أن يكون سابقاً على قيام الزواج .

ـ الطلاق: الطلاق في الشريعة معناه أن يمتلك أحد الزوجين الحق الكامل في إنهاء الرابطة الزوجية بشكل منفرد وبمعزل عن إرادة الزوج الآخر ، بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه في الحال ، والمسيحية بكل شرائعها المختلفة لا تعترف بالطلاق بهذا المعنى ،لأن الزواج في المسيحية هو نظام قانوني ، والقانون هو الذي يقوم بتحديد الحقوق والواجبات المترتبة على الزواج، وليس لإرادة الأفراد دخل في هذا المجال ، لأن القواعد التي تحكم الزواج المسيحي هي قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها .

ـ التطليق : معناه أن يقوم العقد صحيحاً بين طرفي الزواج ، ثم يحدث بعد قيامه ما يؤدي إلى انفصام رابطة الزوجية لوجود سبب من أسباب التطليق ، وعلى حين يعتبر البطلان أن علاقة الزوجية لم تقم أصلاً ، فإن التطليق يفترض أن الزواج قد قام صحيحاً ثم انتهت علاقة الزوجية بالنسبة للمستقبل فقط ، ولا يمس التطليق بالآثار السابقة على الانفصال .

ـ الانفصال الجسماني : يُقصد به انفصال الزوجين في المعيشة المشتركة مع بقاء رابطة الزوجية قائمة ، فالانفصال بينهما مقصور فقط على المأكل والملبس والفراش . كما تتوقف الالتزامات المشتركة بينهما ، ولا يحق لأي منهما الارتباط بزواج جديد .

لقد ابتدعت الكنيسة الكاثوليكية نظام الانفصال الجسماني لرفضها الطلاق ن وإصرارها على أن الزواج علاقة أبدية . وقد لجأ المذهب الكاثوليكي إلى فكرة الانفصال الجسماني لكي يعالج الحالات التي يستحيل فيها استمرار المعاشرة الزوجية .

من كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى أهداف الزواج في الفكر المسيحي عموماً ، فنقول :ـ

يقدم الإعلان الكتابي ثلاثة أهداف رئيسية للزواج من وجهة نظر إلهية :ـ

ـ خلق علاقة تبادلية تظهر فيها قيم المحبة والرفقة والتدعيم ، وكذلك الشفاء والنمو وممارسة الغفران المتبادل ، إذ يعمل كل طرف في العلاقة الزوجية على تشجيع شريكه للوصول إلى النضوج .

ـ الالتزام المتبادل بالمحبة المضحية وبذل النفس حتى يصير الاثنان واحداً .

ـ إنجاب الأولاد لحفظ النوع والجنس البشري .

ويرى كثير من اللاهوتيين والمفكرين المسيحيين أن كل هذه الأهداف الإلهية للزواج قد وُجدت قبل السقوط في الخطية الأولى ، لذلك يتعين علينا أن ننظر إليها كجزء من محبة الله التي دبرت وأسست أمر الزواج .

تعليم العهد القديم عن الطلاق

إن نقطة البداية في تعليم العهد القديم عن هذا الموضوع ، هي نظرة العهد القديم الوقورة للزواج ، باعتباره الطريقة التي سنها الله ليخرج الرجل من ذاته ، وليرتبط بشريكة عمره ، إن اهتمام العهد القديم لم يكن أبداً ب "تنظيم الطلاق" ، بل بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الزوجية التي تُرضي الله . وربما توحي قلة الشواهد والمواضع الكتابية المتعلقة بموضوع الطلاق بأن الطلاق لم يكن في فكر الله أصلاً عندما خلق الإنسان أولاً ، لكن الطلاق صار أحد نتائج الخطة المريرة التي دخلت إلى العالم من خلال العصيان البشري لمقاصد ووصايا الله .

وعلى العكس من ذلك ، ينبر العهد القديم بوضوح على كراهية الله للطلاق . وقد كان الطلاق أحد الأسباب التي دعت إلى عدم استجابة الصلاة وعدم تقبل الله للعبادة من شعبه ، ففي ملاخي 2 قال الشعب "لماذا؟" أي لماذا لم يسمع الله للدعاء ، ولماذا لم يقبل ذبيحة الشعب رغم جودتها وكمالها ؟ وتأتي الإجابة الإلهية :ـ

"من أجل أن الرب هو الشاهد بينك وبين امرأة شبابك التي أنت غدرت بها وهي قرينتك وامرأة عهدك ... فاحذروا لروحكم ولا يغدر أحد بامرأة شبابه لأنه (أي الله) يكره الطلاق "(ملاخي 2 : 14 - 16) .

تعليم الرب يسوع عن الطلاق

إن دهشة التلاميذ من التعليم الصارم الذي قدمه المسيح في محاورته مع الفريسيين عن موضوع الزواج والطلاق في متى 19 : 3 - 12 ، تؤكد أن هذا التعليم هو بالفعل " غير صالح " لجميع الناس على تنوعهم واختلاف مشاربهم ؛ فأولئك الذين لم يتخذوا المسيح ملكاً ورباً ولم يدخلوا تحت

سلطانه وسيادته ، لا يمكنهم أبداً تطبيق هذه التعاليم . ليس لأن هذه التعاليم غير صالح في ذاتها أو لأنها لم تعد مناسبة للبشر ، بل لأننا لا نستطيع تطبيق قانون سماوي على الإنسان في حالة الخطية والعصيان والبعد عن الله ، لذلك ففي حالات التوسط لإصلاح ذات البين بين زوجين متنازعين وعلى وشك الطلاق ، يكون من المفيد أن نقدم لهم المسيح كمخلص وملك أولاً ، ومن ثم يمكنهم الاقتناع بتعليم المسيح الخاص بالزواج والخضوع لسلطان كلمته .

لا بديل عن معونة الله كعامل أساسي في بناء الزواج السعيد ، فالعلاقة الزوجية هي كالشجرة التي تحتاج إلى الاهتمام والعناية والإطعام حتى تثمر . وبدون هذا العون الإلهي يصبح من غير الممكن تكوين هذه العلاقة الناضجة بين الزوجين . لأجل ذلك ، فهذه الصورة المثالية للزواج هي غير ممكنة التحقيق إلا للمسيحي الحقيقي الذي تعلم المحبة والشفقة والحنو من الله . قال المسيح "*ليس الجميع يقبلون هذا الكلام بل الذين أعطي لهم* " . (متى 19 : 11) .

تعليم الرسول بولس عن الطلاق

يؤكد الرسول بولس على ذات المبدأ الذي علم به الرب يسوع ، ألا وهو حظر الطلاق . وقد عبر الرسول عن ذلك بطريقة واضحة في قوله :ـ

" *وأما المتزوجون ، فأوصيهم ، لا أنا بل الرب ، أن لا تفارق المرأة رجلها ، وإن فارقته ، فلتلبث غير متزوجة ، أو لتصالح رجلها . ولا يترك الرجل امرأته ...* " (1 كورنثوس 7 : 10 ، 11) .

يُحذر الرسول بولس في تعليمه من الانخراط في علاقة زوجية مع شخص آخر غير مؤمن بالمسيح فإذا مات الطرف الغير مؤمن ، أو إذ فارق الطرف الغير المؤمن شريكه المؤمن وهو بعد حي ، جاز للمؤمن أن يتزوج ثانية ، شريطة أن يكون هذا الزوج الثاني في الرب فقط "*المرأة مرتبطة بالناموس مادام رجلها حيا . ولكن إن مات رجلها ، فهي حرة لكي تتزوج بمن تريد ، في الرب فقط*" (كورنثوس الأولى 7 : 39) ، وهو نفس المبدأ الذي ينادي به الكتاب المقدس في :ـ (كورنثوس الثانية 6 : 14 – 16) .

إن أحد أهم المبادئ الكتابية للزواج هو التدقيق في اختيار شريك الحياة من البداية ، ولا يجوز الاستهتار أو الاستخفاف أبداً بهذا الأمر ، إذ هو الأساس لحياة زوجية سليمة تدوم العمر كله إن هذا الأمر يحفظنا من النير المتخالف . فإذا كان الكتاب المقدس قد منع النير المتخالف في عشرة الناس بعض الوقت ، فماذا عن عشرة الحياة كلها ؟!

رابعاً : الطلاق كما فهمته الكنيسة

يبدأ يوحنا ذهبي الفم في عظته الثانية بشرح السبب الذي لأجله موسى النبي يسمح لليهود قديماً بالطلاق . ويقدم بداية جواباً على لسان المسيح الذي قال :"*إن لم يزد بركم على الكتبة والفريسيين لن تدخلوا ملكوت السماوات* " (متى 5 : 20) .

وأيضاً ، وفي لغة قاطعة ، " *من طلق امرأته إلا لعلة الزنا يجعلها تزني ، ومن يتزوج مطلقة فإنه يزني* " . (متى 20 : 5) ويستطرد قائلاً :" من البديهي أن ابن الله قد قصد أن يرفعنا إلى المكان الأسمى ، إذ جاء على الأرض ، وأخذ صورة عبد ، وسفك دمه الثمين ، وغلب الموت ، ومحا الخطية ، وأفاض علينا نعماً أغزر من نعم العهد القديم " .

ويوضح فم الذهب السبب الذي جعل موسى يأذن بالطلاق لشعب إسرائيل قديماً ، فقد سمح به " إرضاءً لغرائز اليهود الضعيفة ، فما من أحد يجهل أعمالهم الإجرامية وإسراعهم في القتل وقلة احترامهم لحياة أهلهم وحياة الآخرين ، فقد وجد موسى أنه خير له أن يسمح بالطلاق من أن يغضب اليهود بتحريمه ، وعندها يجد اليهود المبرر لقتل نساءهم في البيوت ، فأراد أن يجنبهم هذه الويلات فأحل الطلاق محل القتل .

وفي شرح تثنية 24 : 2 ـ 4 يستخلص ذهبي الفم أن الزوج الأول الذي طلق امرأته ليس له أن يعود ويأخذها بعدما تدنست فهو يرى أن موسى لم ينظر للزواج الثاني على أنه زواج ، إنما كان دنساً وليس زواجاً . لهذا لم يقل موسى :"بعدما تزوجت " ، بل قال :" بعدما تدنست " .

ثم في لغة ثقيلة وكلمات قاسية يتحدث فم الذهب عن بشاعة الزواج الثاني ، ويسأل مستنكراً :

" كيف تشعر بذاتك ، أيها الرجل ، حين تتزوج امرأة متزوجة ويكون أمام عينك شخص زوجها الحي باستمرار ؟ بأية نفسية تدخل إلى بيتك ؟ وما هو شعورك ؟

ويؤكد في لغة حازمة : " إن كل الذين يطلقون زوجاتهم ، لغير سبب الزنا ، والذين تزوجوا مطلقات لغير سبب الزنا ، سيذهبون إلى النار الأبدية " .

ويختم فم الذهب عظته بتحذير من الدنس والفجور وبتحريض على حياة القداسة ، سواء كنا

" متزوجين أو غير متزوجين ، فلا ندنس حياتنا ، ولا نعرض وجودنا للاحتقار ولا نوسخ جسدنا ولا ندخل التوبيخ إلى ضميرنا " .

الطلاق من المنظور القانوني

من البديهي أن المسيحي الحقيقي وهو يعيش في وطن ما ، لابد له أن يلتزم كمواطن بكل القوانين والتشريعات المدنية التي تطبق على أرض الإقليم الذي يقطنه ، وما لم تصطدم القوانين الوضعية بشكل مباشر وواضح مع إيمانيات المسيحي يبقى على المسيحي واجب الطاعة والخضوع للدولة أما في الحالة الأولى (حالة التنافر بين الكتاب المقدس والقانون الوضعي) ، فإنه " *ينبغي أن يطاع الله أكثر من الناس* " (أعمال الرسل 5 : 29) .

ـ اختلاف الشرائع المدنية حول انحلال الزواج بالطلاق

لقد اختلفت الشرائع حول أسباب انحلال الزواج بالطلاق ، فنجد مثلاً أن التشريعات اليهودية التي لم تؤسس على فهم صحيح للنص الوارد عن الطلاق في سفر التثنية تسمح للرجل بالطلاق ، وتجعله

حقاً له ، بحيث يمكن للرجل أن ينهي علاقته الزوجية بإرادته المنفردة وحدها . فمن أراد أن يطلق زوجته " يدفع لها كتاب طلاق فتطلق !" .

واستندت الشريعة المسيحية في قولها بعدم قابلية الزواج للانحلال على ما ورد في العهد الجديد من أن " ما جمعه الله لا يفرقه إنسان ". وقول المسيح :" من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها . وإن طلقت امرأة زوجها وتزوجت بآخر تزني "(مرقس 10 : 11 ، 12) ، وأيضاً ما قاله الرسول بولس من أن علاقة الرجل بالمرأة تشبه علاقة المسيح بالكنيسة ، وبما أن علاقة المسيح بالكنيسة علاقة أبدية ، فكذلك أيضاً يجب أن تكون علاقة الرجل بالمرأة علاقة دائمة .

وقد اختلفت الكنائس المسيحية حول مبدأ عدم قابلية الزواج للانحلال :ـ

1)الطلاق عند البروتستانت

على الرغم من انتفاء صفة "السر" عن الزواج في شريعة البروتستانت ، إلا أن البروتستانت ينظرون إلى الزواج على أنه "رابطة مقدسة" . لهذا لم تتجه شريعة البروتستانت إلى فتح الباب واسعاً أمام حل رابطة الزواج ، التزاماً منها بما ورد في الكتاب المقدس من أحكام ، فالإنجيل لا يسمح بالطلاق إلا في حالة "الزنا" التي ورد عليها النص بوضوح في إنجيل متى الإصحاح 19 وفي حالة الهجر استناداً إلى نصوص رسالة بولس (1كورنثوس 7 : 15) .

وقد ذهبت بعض الكنائس البروتستانت إلى تحريم الطلاق مهما كانت الأسباب ، وهذا ما أخذت به مثلاً الكنيسة الإنجيلكانية ـ أي الأسقفية ـ التي تأثرت بما نادى به الكاثوليك من تحريم كامل للزواج وذهب البعض الآخر إلى قصر الطلاق على حالة الزنا ، وكذلك حالة خروج أحد الزوجين عن دينه حيث اعتبرت هذا الأمر نوعاً من "الزنا الروحي" ، وهذا ما أخذ به قانون الإنجيليين الوطنيين في مصر . (المواد 17 – 19) .

2)الطلاق في شرائع الأقباط الأرثوذكس

من المعروف أن الأصل العام في المسيحية هو ديمومة الزواج ، وعدم انفصال الرابطة الزوجية وقد جاءت كل الشرائع المسيحية للمسيحيين بكل طوائفهم ومذاهبهم لكي تؤكد هذا المبدأ وتنبر عليه ويسلم المسيحيون جميعاً بأنه إذا كانت بعض شرائعهم قد أباحت الطلاق ، فإذ ذلك الأمر يعد بمثابة استثناء أو خروج على الأصل العام ، وقد ترتب على ذلك أن قامت الشرائع التي سمحت بالطلاق بتحديد أسبابه على سبيل الحصر ، بحيث لا يجوز التوسع في هذه الأسباب المحددة .

ولكن تحديد أسباب الطلاق لا يؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود ، حيث أنه يوجد ضمن أسباب الطلاق "أسباب مرنة" تسمح بفتح الباب واسعاً أمام تقدير القاضي .

أسباب الطلاق في شريعة الأقباط الأرثوذكس : ـ

وردت أسباب الطلاق على نحو محدد وواضح في مجموعة عام 1938 م الخاصة بالأقباط الأرثوذكس:ـ

ـ الزنا : يُعتبر الزنا هو السبب الأول للطلاق عند الأرثوذكس ، مستندين في هذا المقام على النص الصريح الذي ورد في الإنجيل (متى 19 : 3 - 10) ، ويقع الطلاق لعلة الزنا سواء وقع الزنا من الزوج أو الزوجة ، إذ لم تعترف المجموعات القانونية للأقباط الأرثوذكس بالتفرقة بين زنا الرجل وزنا المرأة .

ـ الخروج عن الدين المسيحي : أن الخروج عن الدين المسيحي يؤدي إلى انحلال الرابطة الزوجية في الحال ، طبقاً لمجموعة 1955 (بحكم القانون ودون حاجة إلى حكم بذلك) ، بينما تعطي مجموعة 1938 م الحق للزوج الذي بقى على دينه أن يطلب الطلاق ، ولا تسمح بانحلال الرابطة الزوجية في الحال بمجرد خروج أحد الزوجين عن الدين المسيحي .

ـ سوء السلوك الصادر من أحد الزوجين : قد يقع من أحد الزوجين أمر يخالف الالتزام بالإخلاص ولكنه لا يرقى إلى مرتبة الزنا . وبالنظر في هذا الأمر يتضح أنه ينم عن فشل الحياة الزوجية في هذه الحالة ذهبت شريعة الأقباط الأرثوذكس (في لائحة 1938 التي نذكر بنودها الآن) إلى أن هذا الزواج من الأفضل له أن ينحل ، على أساس أن ما وقع من أحد الزوجين ـ وإن كان لا يرقي إلى درجة الزنا ـ إلا أنه يوحي إلى الظن أو الاعتقاد بوقوع الزنا فعلاً !

ـ الغيبة : ورد في المادة 52 من مجموعة 1938 م ، وكذلك المادة 50 من مجموعة 1955 م ورد ما يلي : ـ

" إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متوالية ، بحيث لا يُعلم مقره ولا تُعلم حياته من وفاته ، وصدر حكم بإثبات غيبته ، جاز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق " .

ـ الاعتداء المتكرر على الزوج الأخر: كذلك فقد عالجت المجموعات الحديثة عند الأرثوذكس هذا السبب ، فتنص المادة 55 من مجموعة 1938 م وكذلك المادة 53 من مجموعة 1955 م على أن :

" إذا اعتدي أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد إيذاءً جسيماً يُعرض صحته للخطر ، جاز للزوج المجني عليه أن يطلب الطلاق " .

ـ المرض : عالجت شريعة الأقباط الأرثوذكس مسألة المرض الذي ربما يصيب أحد الزوجين والذي قد يبلغ حداً من الجسامة إلى درجة منع الشخص المريض من القيام بواجباته الزوجية ، وفي هذه الحالة يحق للطرف الآخر الذي أصابه الضرر من ارتباطه بزوج مريض أن يطلب حل رابطة الزوجية ، ويكون التطليق في هذه الحالة هو العلاج لزوجية لا تحقق أهدافها .

لقد تكلمت المجموعات الحديثة عن المرض كسبب من أسباب التطليق ، فتنص المادة 54 من مجموعة 1938 م على أنه :"إذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق أو بمرض يُخشى منه على

سلامة الآخر ، يجوز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق ، إذا كان قد مضى على الجنون أو المرض ثلاث سنوات ، وثبت أنه غير قابل للشفاء " .

ـ الحكم على أحد الزوجين بعقوبة : نصت المادة 53 من مجموعة 1938 م ، والمادة 51 من مجموعة 1955 م على أنه : " إذا حُكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر ، يسوغ للزوج الآخر طلب الطلاق " .

ـ الفرقة واستحكام النفور بين الزوجين : جاءت في المادة 57 من مجموعة 1938 م ما يلي : " يجوز أيضاً طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر ، أو أخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً ، مما أدى إلى استحكام النفور بينهما ، وانتهى الأمر بافتراقهما عن بعضهما البعض ، واستمرت الفرقة ثلاث سنوات متصلة " .

ـ الرهبنة : نصت المادة 58 من مجموعة 1938 م على ما يلي : "يجوز الطلاق إذا ترهبن الزوجان أو ترهبن أحداهما برضاء الآخر " .

تطور الأزمنة التشريعية والقانونية الراهنة

كانت الفلسفة التي صيغت على أساسها الأسباب التسعة للتطليق في شريعة الأقباط الأرثوذكس تعتبر أن أيا من هذه الأسباب يمكن أن يؤدي في النهاية بأحد الزوجين أو كليهما إلى طريق الزنا وظلت الكنيسة الأرثوذكسية المصرية تسمح للمطلق أو المطلقة بزواج ثان ، طالما أن الشخص قد حصل على حكم نهائي من القضاء بالتطليق ، وذلك على أساس أن الطرف البرئ الذي ظلمه شريكه بالإساءة إليه وكسر عهد الزوجية معه ، لا ينبغي أن يُظلم مرة ثانية بعدم السماح له بالزواج ولكن مع بداية عهد البابا شنودة الثالث بدأ الوضع يتبدل ، فقد أصدر المجلس الاكليريكي قرارين باباويين بتاريخ 18 / 11 / 1971 م يحملان رقمي 7 ، 8 . ويقضي القرار الأول بعدم السماح للمسيحيين بالتطليق إلا لعلة الزنا . ويقضي الثاني بعدم السماح للمطلقين بالزواج ثانية إلا إذا كان الحكم الصادر من المحاكم المصرية بالطلاق قد صدر بناء على سبب الزنا فقط . أما إذا كان الطلاق ناتجاً عن أحد الأسباب الزمنية الأخرى ، فلا يُعطى للمطلق أو المطلقة تصريح كنسي بزواج ثان . وبمرور الوقت بدأت المشكلة تتعقد وتتفاقم ، فلقد تزايد عدد الذين تمكنوا من الحصول على حكم قضائي نهائي بالتطليق (استناداً إلى لائحتي 1938 م ، 1955 م المعمول بهما في القضاء المصري) ، ولم تعد الكنيسة قادرة على منح أولئك ترخيصاً بالزواج ثانية ، ومن المؤكد أن عدد هؤلاء يقدر بعشرات الآلاف على أقل تقدير .

ولقد زادت الأمور تعقيداً بصدور حكم محكمة القضاء الإداري بتاريخ 14 مارس 2006 م ، والذي يقضي بإلزام الكنيسة بتزويج المسيحي ثانية ، إذا كان مطلقاً بحكم قضائي . وفي هذه المرة جاء رد الكنيسة قوياً وواضحاً . فبعد أقل من أربع وعشرين ساعة على صدور الحكم ، صرح قداسة البابا شنودة في اجتماعه الأسبوعي بأنه " لا توجد قوة على الأرض تستطيع أن تلزم الكنيسة بشئ ما ضد

تعاليم الإنجيل ، أو ضد ضمير الكنيسة ، ولا يمكن للكنيسة أن توافق على تزويج المطلق إلا تبعاً لتعاليم الإنجيل !! " .

ورجوعاً إلى عام 1979 م ، اجتمع ممثلون عن الطوائف المسيحية الثلاث في مصر ؛ لوضع مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية للمسيحيين في مصر بهدف إنهاء هذا الوضع الخاطئ وبعد جهد طويل ومناقشات مستفيضة ، تمكن الحاضرون من الاتفاق حول أبواب وبنود هذا القانون الموحد . وضم هذا المشروع باباً خاصاً بأسباب الطلاق ، وتقتصر أسباب الطلاق في هذا القانون على الزنا ، إضافة إلى ما أطلق عليه "الزنا الحكمي " ، أي تغيير المسيحي دينه إلى ديانة أخرى غير المسيحية أو إلى غير دين (الإلحاد) . وقد تمت صياغة المشروع بالكامل وسُلم إلى رئيس مجلس الشعب آنذاك ، ولكن هذا المشروع مازال حبيس الأدراج ، حتى اليوم ، إذ لم يُقدر له أن يرى النور إلى الآن .

واليوم يواجه المسيحيون وضعاً شائكاً ومتناقضاً ، بين تشريعات قديمة تجيز الطلاق ، وقوانين كنيسة أكثر حداثة لا تعترف بهذا الطلاق ، ولا تمنح تصريحاً للمطلقين بزواج ثان !!

نحن اليوم أمام وضع شاذ وغريب ، تجتمع فيه تشريعات متناقضة مع مشكلات معقدة ومتراكمة لعشرات الآلاف من المسيحيين الذين يعانون من مشكلات الزواج ، وأيضاً من معاناة ما بعد انتهاء الزواج !

الطلاق من وجهة نظر أخلاقية

ـ نظرة عميقة إلى الداخل

ما دمنا ـ كمسيحيين ـ ننظرإلى تعاليم الرب يسوع على أنها دستور إيماننا ، فمن الواجب علينا إذن أن ندرس الظروف والملابسات التي تحدث فيها السيد عن موضوع الزواج والطلاق ، لأنها تلقي ضوءاً على هذه القضية وتساعدنا في فهم الأبعاد المختلفة لفكر السيد المسيح فيها . فلقد جاء حديث السيد في هذا الموضوع في معرض رده على سؤال وجه إليه من قبل رجال الدين اليهودي ، وهو ما يجعلنا نفترض بثقة أن إجابة الرب لهذا السؤال لم تكت إلا مجرد عرض لطريقة تفكير الرب يسوع في قضية ما ، دون محاولة التعرض للإجابة عن كل الأسئلة المثارة حولها ، ودون الغوص في تفاصيلها !

ولقد سأل الفريسيون الرب :"هل يحل للرجل أن يُطلق امرأته لكل سبب ؟" ، ولعلنا نلاحظ من إجابة يسوع ما يلي :ـ

ـ كان سؤال اليهود منحصراً في الطلاق وبواعثه ، أما إجابة المسيح فقد درات حول الزواج وأسباب بقائه ونجاحه ، وكيف يجب أن يكون الزواج على الصورة المثلى التي قصدها الله مهندس ومشّرع الزواج ، منذ البدء .

ـ إن المسيح من خلال إجابته قد خفف من قضاء الشريعة وأحكامها الشديدة على من يرتبكبون خطية الزنا فلم يكن عقاب الزاني أو الزانية هو الطلاق بل القتل ، رجماً بالحجارة (تثنية 22 : 24) وربما لأجل قساوة اليهود الشديدة أثناء تنفيذ أحكام الإعدام بغيظ وغل ، سمح لهم موسى بالطلاق ، كإحدى المحاولات لتجنب المصير الدامي الذي يتعرض له كل من يسقط في هذه الخطية ! وكأن موسى قد أراد أن يختار اليهود أهون الشرين ، الطلاق بديلاً عن القتل !

ـ إن الرب يسوع وهو يُجيب عن هذا السؤال ، قد قدم إجابة تنم عن أن الكتاب المقدس هو كتاب للمبادئ وليس كتاب تشريع ، فقد أرجع السيد سامعيه إلى الحالة الأولى التي خُلق عليها الإنسان " خلقهما من البدء ذكراً وأنثى " وفي هذه الحالة الأولى ، لم يكن الطلاق فقط مجرد أمر محرم أو مكروه أو غير مستحب ، بل في الحقيقة كان أمراً مستحيلاً لأنه لم يكن في العالم إلا رجل واحد وامرأة واحدة، فلو فكر آدم في تطليق حواء لما وجد أخرى ليتزوجها !!

إن المشكلة الكبيرة في تناول هذا النص (متى19) تتمثل في إن بعض الشراح والمفسرين قد فهموا أن السيد المسيح قصد ألا يُسمح بالطلاق لأي سبب إلا لعلة الزنا "حصراً" . بينما يقول آخرون إنه لم يكن في قصد المسيح أن يضع "تشريعاً" جامداً للطلاق ، فوضع التشريعات لم تكن ضمن اهتمامات السيد ، لكن حديثه كان مجرد شرح للصورة المثالية للزواج في نظر الله الخالق ، وهي ارتباط مدى الحياة !

ومما يدعونا إلى تبني وجهة النظر الثانية ، باعتبار أنها "الأقرب" إلى المنطق السليم وإلى فكر المسيح من وجهة نظرنا ، أن الميسح كان في الأغلب الأعم لا يضع تشريعات ، ولا يدخل في تفاصيل الأمور التي يُسأل فيها ، بل كان يضع المبادئ أو ينبر عن القيم الأساسية ثم يترك التفصيلات جانباً ، وربما يكون ذلك هو السبب الرئيسي وراء صلاحية تعاليم المسيح لكل عصر ولكل جيل ، فالتشريعات مهما سمت وارتقت لابد أن تتقادم وتنتهي بمرور الأيام ، ومن الواضح أن كل التشريعات الإنسانية الوضعية منها والدينية ، قد أثبت الزمن عدم صلاحيتها ، فالتطور والتغير الإنساني ، على كل المستويات ، لابد أن يصحبه تطور على مستوى التشريع والقانون ، كما أن اختلاف ظروف وأحوال كل مجتمع هو سبب آخر لاختلاف التشريعات من دولة إلى أخرى .

ولقد أثبتت التجربة الإنسانية أنه لا توجد شريعة غير قابلة للالتفاف حولها أو التحايل عليها . وهذه هي مشكلة القلب الإنساني الخاطئ ، ولا توجد تشريعات بشرية أو دينية قادرة على السيطرة على جنوح هذا القلب وتمرده ، إنها فقط "نعمة الله وحدها" .

ونستطيع أن نسوق عشرات الأدلة على أن الكتاب المقدس هو كتاب مبادئ وليس كتاب تشريع فعندما جاء شخص إلى المسيح وشكا إليه قائلاً :"*يا معلم ، قل لأخي أن يقاسمني الميراث* ". (لوقا 12 : 13) ، لم يعط المسيح له أية تفصيلات أو تعاليم أو تشريعات عن فقه الإرث أو أصوله أو أسبابه ، ولم يقل له ما هو نصيب كل وريث إن كان ذكراً أو أنثى ، ولكنه وضع المبدأ ، محذراً فقط من الطمع ومن محبة المال ، حينما قال :"*يا إنسان من أقامني عليكما قاضياً أو مُقسماً* ؟" . وقال لهم :"*انظروا وتحفظوا من الطمع ، فإنه متى كان لأحد كثير فليست حياته من أمواله* ".

لم ينبر الرب يسوع على التشريع وتفصيلاته في كل تعاليمه وحياته . لكنه كما أظهرنا كان مهتماً بوضع المبادئ والقيم التي إن طبقها الإنسان في مواقف الحياة المختلفة ، بإرشاد روح الله القدوس وتوجيهه ، عاش سعيداً سالماً في رضا الله ومخافته .

ـ المرض وليس العرض

إن من يظن أن المشاكل المعقدة تنتهي بالطلاق هو واهم ومخدوع ، فالمشكلة لا تنتهي بالطلاق بل لعلها تبدأ به ، إن الطلاق لن يحل المشكلة الأساسية أبداً ولا يشكل هو المشكلة !!

فالطلاق هو العرض أما المرض نفسه فهو الخطية التي تأصلت في الإنسان وتوحشت ، وما الطلاق إلا أحد مظاهر هذه المشكلة . أما حل المشكلة فلا يكون بمنع الطلاق أو بتحريمه . بل في وعي الكنيسة بمسؤوليتها واضطلاعها بدورها في قيادة تابعيها إلى الرب المصلوب المقام وربح نفوسهم للفادي العظيم .

نحن ندرك أن الطلاق ليس حلاً للمشكلة ، لكنه في ذات الوقت ليس هو المشكلة بحد ذاته ، لا شك أن الطلاق يترك وراءه قلوباً محطمة ، ونفوساً قد مزقتها النزاعات والمشكلات ، وبيوتاً مهدومة وأولاداً مشردين ، ومهما مر الزمان فقد يستحيل الشفاء . لكن السؤال : أين بدأ هذا كله ؟ لقد بدأ في الداخل !! في القلب الإنساني المريض بالخطية ، فمن هذا القلب تنبع الشرور"*لأنه من الداخل من قلوب الناس تخرج الأفكار الشريرة : زنى فسق قتل سرقة طمع خبث مكر عهارة عين شريرة تجديف كبرياء جهل* " (مرقس 7 : 21 ، 22) . بالخطية تتحول الكلمات الحلوة إلى شتائم مرة وتتحول المحبة إلى كراهية وخصام ، ويتحول الاتحاد إلى فراق وانقسام .. كل ذلك بسبب الخطية التي تتحطم عليها سفينة الحياة الزوجية !!

كذلك ، فإن المسيحية لا تقبل بالنزوات ، أو التراضي والاتفاق الذي يتم بين الزوجين على الطلاق إذ يجب أن تكون هناك أسباب "هامة" تؤدي إلى الطلاق . أسباب حقيقية (لا وهمية) وقوية (بحيث يمكن تقييمها على أنها أشد خطورة من الطلاق نفسه) ، كالجنون المطبق الذي قد يؤدي إلى قتل أحد الزوجين على يد شريك حياته مثلاً . وفي هذه الحالة ، يمكن لنا أن نوازن ونقارن وتقرر أيهما نختار في روح الصلاة المسؤولة والخضوع المنفتح لكلمة الله ، (وهو ما يسمونه بأخلاقيات المواقف) ، فمع إيماننا المطلق بأن الطلاق هو شر في ذاته ، إلا أن الحياة في جو من الحقد والضغينة والاتهامات المتبادلة والتهديد بالقتل ، كل ذلك هو شر أيضاً ، بل ربما يكون شراً أكبر . وفي هذه الحالة قد يكون من الحكمة أختيار أهون الشرين ، مع التأكيد على أن أياً من الاختيارين هو نوع من الشذوذ الإنساني والخروج عن المسار الصحيح ، وابتعاد عن القصد الإلهي الأصيل المجيد الذي رآه الله بنفسه ، يوم أن خلق الرجل في جنة عدن ثم "*قال الرب الإله :ح ليس جيداً أن يكون آدم وحده ، فأصنع له معيناً نظيره* > " (تكوين 2 : 18) !!

إن المسيحية هي أكثر الديانات على الإطلاق التي تُقدس الحياة الزوجية بين الرجل والمرأة تقديساً كاملاً ، ولا تشجع الطلاق بشكل واضح لا لبس فيه ، فإن وُجدت أدنى فرصة لإنقاذ الزواج من

الانهيار وجب أن يكون ذلك هو الاختيار الأول ، ولكن الطلاق فهو يبقى أخيراً كنوع من المعالجة النهائية لأمور شاذة لا يمكن إصلاحها !! إنه " الدواء السام " ، مر الطعم ، وهو دواء ذو أعراض جانبية عديدة ، ويكاد يخلو من الفائدة ! لكنه ، مع الأسف ، قد يكون الملجأ الأخير !!

وفي حديثنا عن الطلاق ، لا يجب أبداً أن ننسى الأبناء فالمسيحية تكرم الأبناء تكريماً عظيماً ، وكقاعدة عامة ، لابد للأطفال أن ينشأوا في جو من السلام والوئام والمحبة بين والديهم ، فهذا هو الأصل ، أما الاستثناء فهو فك رابطة الزوجية المقدسة . ولا شك أن لهذا الحدث إن وقع تأثيرات ضارة وجسيمة على حاضر الأبناء ومستقبلهم ، لأجل هذا يجب أن يكون الطلاق هو " الاستثناء " الذي لا يعمم ولا يُتوسع فيه ولا يُقاس عليه !

ـ آثار الطلاق على الزوجين

إن التبعات والنتائج السيئة للطلاق على المستوى الاقتصادي قد تكون أخف بالنسبة للرجل مقارنة بالمرأة . فربما كان الرجل غنياً ميسور الحال لا يضيره كثيراً أن يضطر للإنفاق على منزله وكذلك على منزل طليقته وأولاده ، في نفس الوقت .

لكن النتائج الأكثر خطورة هي تلك النتائج النفسية ؛ فمشاعر الاكتئاب والانعزال عن المجتمع والأصدقاء ، وكذلك أحاسيس الإحباط والسوداوية والشكوك وفقدان الاتزان ، هي قليل من كثير مما يواجهه الرجل المطلق .

أما بالنسبة للمرأة فإن آثار الطلاق عليها أكثر ضرراً وإيذاءً ، ومنها :-

ـ الاحتياج والعوز المادي

ـ الهموم والأفكار السلبية التي تنتاب المرأة

ـ نظرة الشك والريبة التي تراها في عيون الآخرين

ـ قلة فرص الزواج مرة أخرى

ـ صعوبات تواجه الكيان الأسري وتساهم في تفاقم المشكلة

لا شك أن العالم اليوم قد صار أكثر تعقيداً من ذي قبل ، ومع تعقد الحياة وزيادة المشكلات صارت الضغوط والصعوبات التي تواجه الأسرة كبيرة ومعقدة وشائكة . لذلك فمن الصعوبة بمكان أن نحصر كل المشكلات التي تواجه الكيان الأسري . لكننا فقط سنذكر هنا بعض النماذج أو الأمثلة لمشكلات العصر الحديث ، التي قد نؤدي أو على الأقل تساهم في تفاقم المشكلات المؤدية إلى الطلاق وهدم الكيان الأسري :-

1)الانشغال الزائد بالعمل ، وعدم إعطاء وقت لشريك الحياة : فمع زيادة الطمع المادي وبسبب انتشار ثقافة الاستهلاك ، صار التطلع إلى تحقيق حياة أفضل مادياً دافعاً إلى قضاء وقت طويل في العمل .

2)الثقافة السائدة في مجتمعات يمثل فيها المسيحيون الأقلية العددية :ولا شك أن الثقافة الإسلامية وهي ثقافة الأغلابية التي تبيح الطلاق وتفتح أمامه الباب واسعاً ، قد تركت فينا ـ كمسيحيين نعيش في الشرق الأوسط ـ أثراً لا يُمحى . ويجب أن نعترف بتواضع أن الذهن المسيحي في الشرق ليس "ذهناً مسيحياً" خالصاً ، فما أكثر المبادئ والقيم التي تسربت إلينا دون أن نشعر ، وسواء اعترفنا بتلك الحقيقة أو لم نعترف !

3)الانحرافات الأخلاقية : فمنذ قيام الثورة الجنسية في الستينيات من القرن الماضي صارت الحياة الأخلاقية مهددة تهديداً خطيراً ، فلقد تغيرت منظومة القيم في الغرب والشرق ، إذ صار الزنا متعة وبات منح الجسد في علاقات عابرة أمراً عادياً ، وغدا الزواج الكلاسيكي الطويل من مخلفات العصر الفيكتوري ، أما الطبيعي نفسه فقد تغير حتى صار الزواج نفسه مشكوكاً في أهميته .

4)غياب المفاهيم الروحية الصحيحة : فما أكثر ما عُملت المرأة المسيحية الشرقية معاملة أقل كرامة مما يُعامل به الرجل الشرقي . هناك مشاكل عديدة تعاني منها المرأة لا لشئ إلا لكونها امرأة . فعلى المستويات التشريعية والقانونية والعلمية ، هناك عشرات النصوص التي تميز بين الرجل والمرأة في الاعتبار والمعاملة .

5)ضعف دور المنزل بسبب الانشغال بالأمور الثانوية : فما أكثر ما ينشغل الآباء والأمهات بأمور التعليم ، والصحة ، والملبس ، والترفيه ، والادخار لأجل مستقبل أبنائهم ، (وهي أمور قد تكون مهمة)، لكنهم في الوقت ذاته ينسون أموراً أكثر أهمية ! وحينما تتحقق كل الأهداف السابقة يكتشف الآباء ةالأمهات أن التربية لم تكن على ما يُرام .

6)التدخل المستمر من الأهل والأصدقاء في حياة الزوجين : وهي مشكلة حقيقية عانى ويعاني منها الكثيرون . وقد يكون هذا التدخل غير ناتج عن سوء قصد أو سوء نية ، لكنه في الأخير يقود إلى نفس النتيجة السيئة !

7)الإعلام : تمثل وسائل الإعلام الجماهيرية قيمة لاغنى عنها هذه الأيام . ونحن جميعاً نتعامل مع الإعلام بأشكال أو بأخرى ، ومن العبث أن ندعي قدرتنا على التخلص من الإعلام أو من آثاره في حياتنا !

ولاشك أن للإعلام دوره الكبير في الإخبار ونقل المعلومات ، وفي التعليم والتثقيف وكذلك في التسلية والترفيه ...، إلا أننا يجب أن ننتبه ونعترف أن للإعلام أيضاً دوره السيئ في تمجيد الخطية وتحليل الطلاق وترويج العنف واستباحة المتعة الحرام ونشر الإلحاد ومعاداة الإيمان !

وفي مواجهة كل هذه الآثار السلبية والأفكار المغلوطة يصبح من الضروري أن نفكر في الطريقة التي يجب أن نتعامل بها مع الإعلام . هل بالمقاطعة وتجنب التعرض له ؟! أم بقبول كل ما يرد إلينا عن طريق الانترنت والدش والتليفزيون ؟!

الإجابة : لا هذا ولا ذاك . بل علينا أن نربي في أنفسنا وفي أولادنا القدرة على التمييز والاختيار والانتقاء ، من خلال تكوين وتطوير وتربية ذهن مسيحي نقي ومقدس يعمل كمرشح فلا يقبل كل شئ دون مناقشة أو تمييز . ولا بديل عن التربية الصحيحة بالقدوة والمثل أولاً ، ثم بالكلمة والصلاة بعد ذلك !!

8)تعقد الحياة فكرياً : بمرور الوقت تزداد الحياة تعقيداً . منذ سنوات قليلة كان شبيبة كنائسنا يناقشون موضوعات أقل أهمية : هل التليفزيون حرام أم حلال ؟ أما اليوم فقد صارت موضوعات الإرهاب والإجهاض ، والاستنساخ والهندسة الوراثية ، وتنظيم الأسرة أو منع الحمل ، ونقل الأعضاء ، والموت الرحيم ، وغيرها من الموضوعات المعقدة والهامة في نفس الوقت ، أصبحت هي الموضوعات التي تُثار في الصالونات الفكرية ووسائل الإعلام .

ويزيد الطين بلة أن الكنيسة ، في غالب الأحيان ، غائبة لا تشارك في هذه الحوارات الفكرية ، ولا تستطيع أن تكون رأياً مسيحياً في معظم هذه الأمور ، حتى باتت الكنيسة اليوم خارج الأحداث فضعف الصوت النبوي ، في مثل هذه الساحة الفكرية التي تموج بالموضوعات الشائكة ، والأفكار المعقدة المتداخلة ، والأحداث الجسام ، قد يشعر الإنسان في الأسرة (كزوج أو زوجة أو ابن) بالضياع . ويبقى السؤال : أين الفنار الذي يرشد السفن الحائرة في بحار الحياة المظلمة والهائجة ؟ أين الكنيسة ؟! .

9)تغير القيم الاقتصادية : فلقد عاشت أجيال كثيرة على قيم أصلية تمجد الكفاح وتستعذب التعب والكد وصولاً إلى النجاح الذي يتحقق بعد العمل الكثير والمتواصل . أما اليوم فقد سادت قيم " الفهلوة في تقليب الرزق " ، وقد أدى ذلك إلى مشكلات من نوع آخر ، فالمال الكثير الذي يسهل الوصول إليه قد يفتح الباب واسعاً أمام إدمان الكحول وتعاطي المخدرات واعتياد الزنا ، وكل هذا الخليطمن المشكلات يضع الإيمان الحقيقي على "المحك" ، إذ أن كل هذه الأزمات تتحدى استقرار الكيان الأسري المسيحي .

وفي ختام هذه الدراسة نود أن نقول أنه على الرغم من الأهمية القصوى للزواج طبقاً للمفهوم الكتابي المعلن في الكلمة المقدسة ، وأيضاً نظراً لكون الزواج هو المشروع الذي يستغرق العمر كله إلا أن معظم الشباب والشابات لا يستعدون لإنجاح هذا المشروع بشكل كاف !!

فقد يقضي الدارسون أثناء الجامعة سنوات كثيرة للدراسة بكلية الطب مثلاً ، وبعد التخرج يواصل الطبيب دراساته العليا حتى يتمكن من الحصول على ثقة مرضاه ، وهكذا الحال في كثير من مجالات الحياة العملية أيضاً . والسؤال الذي يفرض نفسه : هل يستعد الشاب للحياة الزوجية بنفس القدر من العناية والاجتهاد والاهتمام ؟! مع العلم أن المرء يدرك جيدا دوامه واستمراره !! .

نحن نحتاج أن نبذل جهداً ، ونعطي وقتاً ، ونظهر اهتماماً وعناية بالاستعداد للزواج . كذلك تحتاج الكنيسة أن تؤمن دورات دراسية وتدريبية للمقبلين على الزواج ، وذلك حتى يفهم الخطيبان الأبعاد الروحية والنفسية ، وأيضاً الأخلاقية والجسدية المرتبطة بهذا الموضوع .